حمعية الأنظمة التقنية Association of Technology Systems تحت إشراف وزارة الموارد البشرية و التنمية الإجتماعية بترخیص رقم : ۲۰۹۸

الــرقـم: التاريخ: المرفقات:

# سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات









## المحتوبات

- ۱. مقدمة
- ٢. النطاق
- ٣. الخالفات
- ٤. الضمانات
- إجراءات الإيلاغ عن مخالفة
  - ٦. معالجة البلاغ
- ٧. ملحق: نموذج إبلاغ عن مخالفة

#### ۱. مقدمة

توجب سياسة واجراءات الإبلاغ عن المخالفات (ويشار إلها فيما بعد،" السياسة") لجمعية التطوع الخيرية (جمعية الأنظمة التقنية) (وبشار إلها فيما بعد، "الجمعية") على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي وموظفي ومتطوعي الجمعية الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق الشخصية أثناء العمل وممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم .وتضمن هذه السياسة أن يتم الإبلاغ في وقت مبكر عن أي مخالفة أو خطر جدى أو سوء تصرف محتمل قد تتعرض له الجمعية أو أصحاب المصلحة أو المستفيدين ومعالجة ذلك بشكل مناسب. كما يجب على كافة من يعمل لصالح الجمعية مراعاة قواعد الصدق والنزاهة أثناء أداء مسؤولياتهم والالتزام بكافة القو انين واللو ائح المعمول بها. تهدف هذه السياسة إلى تشجيع كل من يعمل لصالح الجمعية للإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات وطمأنتهم الى أن القيام هذا الأمر آمن ومقبول ولا ينطوي على أي مسؤولية









### ٢. النطاق

تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح الجمعية سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة أو مسؤولين تنفيذيين أو موظفين أو متطوعين أو مستشاربن بصرف النظر عن مناصبهم في الجمعية، وبدون أي استثناء. وبمكن أيضا لأي من أصحاب المصلحة من مستفيدين ومانحين ومتبرعين وغيرهم الإبلاغ عن أية مخاطر أو مخالفات.

#### ٣. المخالفات

تشمل الممارسات الخاطئة أي مخالفات جنائية أو مالية أو الإخلال بأي التزامات قانونية أو تشريعية أو متطلبات تنظيمية داخلية أو تلك التي تشكل خطراً على الصحة أو السلامة أو البيئة. وتشمل المخالفات التي يتوجب الإبلاغ عنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- السلوك غير القانوني (بما في ذلك الرشوة أو الفساد) أو سوء التصرف.
- سوء التصرف المالي (بما في ذلك ادعاء النفقات الكاذبة، إساءة استخدام الأشياء القيمة، عمليات غسيل الأموال أو دعم لجهات مشبوهة).
- عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح (مثل استخدام شخص منصبه في الجمعية لتعزيز مصالحه الخاصة أومصالح الآخرين فوق مصلحة الجمعية).
  - إمكانية الاحتيال (بما في ذلك إضاعة، إخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية).
  - الجرائم الجنائية المرتكبة، أو التي يتم ارتكابها، أو التي يحتمل ارتكابها أيا کان نوعها.
    - عدم الالتزام بالسياسات و أنظمة وقواعد الرقابة الداخلية أو تطبيقها بصورة غير صحيحة.



- الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة.
  - الإفصاح عن معلومات سربة بطريقة غير قانونية.
    - التلاعب بالبيانات المحاسبية
    - تهدید صحة الموظفین وسلامتهم
  - انتهاك قواعد السلوك المنى والسلوك غير الأخلاقي
  - سوء استخدام الصلاحيات أو السلطات القانونية
  - مؤامرة الصمت والتسترفيما يتعلق بأى من المسائل المذكورة أعلاه

#### ٤. الضمانات

تهدف هذه السياسة إلى إتاحة الفرصة لكل من يعمل لصالح الجمعية للإبلاغ عن المخالفات وضمان عدم تعرضهم للانتقام أو الإيذاء نتيجة لذلك. وتضمن السياسة عدم تعرض مقدم البلاغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه أو مكانته الاجتماعية في الجمعية ولأى شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أية مخالفة. شريطة أن يتم الإبلاغ عن المخالفة بحسن نية

وأن تتوفر لدى مقدم البلاغ معطيات اشتباه صادقة ومعقولة، ولا يهم إذا اتضح بعد ذلك بأنه مخطئ. من أجل حماية المصلحة الشخصية للمبلغ، فإن هذه السياسة تضمن عدم الكشف عن هوبة مقدم البلاغ عند عدم رغبته في ذلك، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وسيتم بذل كل جهد ممكن ومناسب للمحافظة على كتمان وســرية هوية مقدم البلاغ عن أي مخالفة. ولكن في حالات معينة، يتوجب للتعامل مع أي بلاغ أن يتم الكشف عن هوية مقدم البلاغ، ومنها على سبيل المثال ضرورة كشف الهوبة أمام أي محكمة مختصة. كذلك يتوجب على مقدم البلاغ المحافظة على سرية البلاغ المقدم من قبله وعدم كشفه لأي موظف أو شخص آخر.







وبتوجب عليه أيضا عدم إجراء أية تحقيقات بنفسه حول البلاغ .كما تضمن السياسة عدم إيذاء مقدم البلاغ بسبب الإبلاغ عن المخالفات وفق هذه السياسة.

## إجراءات الإبلاغ عن مخالفة

- يفضل الإبلاغ عن المخالفة بصورة مبكرة حتى يسهل إتخاذ الإجراء المناسب في حينه.
- على الرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ، إلا أنه يجب أن يكون قادراً على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية.
  - يتم تقديم البلاغ خطيا (وفق النموذج المرفق) عن طربق:

العنوان البريدي:	0
أو البريد الإلكتروني:	0

## ٦. معالجة البلاغ

يعتمد الإجراء المتخذ بخصوص الإبلاغ عن أى مخالفة وفق هذه السياسة على طبيعة المخالفة ذاتها . إذ قد يتطلب ذلك إجراء مراجعة غير رسمية أو تدقيق داخلي أو تحقيق رسمي . ويتم اتباع الخطوات التالية في معالجة أى بلاغ:

- يقوم \_(إسم الشخص أو اللجنة المسؤولة)\_عند إستلام البلاغات باطلاع رئيس مجلس الإدارة والمسـؤول التنفيذي للجمعية ( إذا لم يكن البلاغ موجها ضد الأخير) على مضمون البلاغ خلال أسبوع من إستلام البلاغ.
- يتم إجراء مراجعة أولية لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقيق والشكل الذي يجب أن يتخذه . وبمكن حل بعض البلاغات بدون الحاجة لإجراء تحقيق.



- يتم تزويد مقدم البلاغ خلال(١٠) أيام بإشعار إستلام البلاغ ورقم هاتف للتواصل.
- إذا تبين أن البلاغ غير مبرر، فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي. وبكون هذا القرار نهائياً وغير قابل لإعادة النظر ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ.
- إذا تبين أن البلاغ يستند إلى معطيات معقولة ومبررة، يتم إحالة البلاغ إلى للتحقيق في البلاغ واصدار التوصية المناسبة.
- يجب على \_\_\_\_\_ الإنتهاء من التحقيق في البلاغ واصدار التوصية خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إحالة البلاغ.
  - ترفع \_\_\_\_\_ توصياتها الى رئيس المجلس للمصادقة والإعتماد.
- يتم تحديد الإجراءات التأديبية المترتبة على المخالفة وفق سياسة \_\_\_\_\_\_ وقانون العمل الساري المفعول.
- متى كان ذلك ممكنا، تزويد مقدم البلاغ بمعطيات عن أى تحقيق يتم إجراؤه. ومع ذلك، لا يجوز إعلام مقدم البلاغ بأى إجراءات تأديبية أو غيرها مما قد يترتب عليه إخلال الجمعية بالتزامات السربة تجاه شخص آخر.
- تلتزم الجمعية بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة ومناسبة، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ.



### المراجع:

إعتمد مجلس إداره الجمعية العمومية في الاجتماع (١) في دورته (الاولى )هذه السياسة في ١٤٤٤/٠٢/٣٠ الموافق ۲۰۲۲/۰۹/۲٦ مر